مؤكداً أنها مهددة بخسارة تصنيفها كأفضل أداء في المنطقة

«الوطني»: الخلاف الخليجي يؤثر على التجارة والسياحة في قطر على المدى القريب

- بعض المؤشرات الاقتصادية تعود لمستوياتها الطبيعية من بعد الصدمة الأولى التي خلفتها الأزمة الخليجية

- توقعات باعتدال نمو الاقتصاد غير النفطي في العامين الجاري والمقبل

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن تأثير الأزمة الخليجية التي بدأت في مطلع شهر يونيو جاء معتدلاً إلى حد ما، وقوياً في بعض القطاعات دون غيرها. وقد تراجع تأثير الصدمة الأولى للاقتصاد والذي انعكس على مجرى التجارة والتدفقات المالية، كما يبدو أن الاقتصاد غير النفطي بعيداً عن الوقوع في فترة ركود. إلا أن ثمن الانعزال الإقليمي للاقتصاد القطري قد يستمر مع مرور الوقت، وذلك في حال استمرار الخلاف لعدة سنوات كما هو مرجّح. في هذا التقرير، نلخص أهم المحاور الاقتصادية تأثراً بالأزمة الخليجية حتى الآن.

التجارة والسفر أكثر القطاعات تضرّراً

لم يكن تضرّر السياحة وتدفقات التجارة أمراً مفاجئاً لكونهما أول المكونات التي تأثرت بالمقاطعة الاقتصادية من قبل السعودية والإمارات والبحرين، وذلك بعد أن قطعت تلك الدول خطوط النقل الجوية من وإلى قطر.

فقد هبطت نسبة القادمون إلى قطر بواقع 55٪ في الفترة ما بين مايو ويونيو، ولا تزال متدنية بواقع 55٪ على أساس سنوي في سبتمبر. ويشكل السواح الخليجيون عادة ما يصل إلى نصف القادمون إلى قطر، حيث تراجعت هذه النسبة بشكل ضخم بواقع 84٪ على أساس سنوي في سبتمبر، بينما جاء انخفاض نسبة القادمون من دول أخرى معتدلاً عند 10٪ على أساس سنوي وكان قد ارتفع في بداية العام.

وبدا تأثير الخلاف واضحاً أيضاً في بيانات تجارة البضائع. فقد هبطت قيمة الواردات بواقع 38٪ في الفترة بين مايو ويونيو، إذ شكلت دول الخلاف أكثر من 15٪ من كافة الواردات القطرية قبل الأزمة، بينما توقفت البضائع الأخرى الواردة لقطر بعد أن قامت دول المقاطعة بقطع طريق عبور هذه البضائع. إلا أن الواردات قد شهدت تعافياً في سبتمبر لتقترب من مستويات ما قبل الأزمة وذلك بدعم من استيراد السلع من تركيا وباكستان بالإضافة إلى تكثيف النشاط في ميناء حمد الجديد الذي يعد ثاني أكبر الموانئ في منطقة الخليج بعد ميناء جبل علي.

بالمقابل، لم تتأثر صادرات النفط والغاز بالخلاف، بما فيها صادرات قطر للغاز الطبيعي بواقع مليار قدم مكعب يومياً (16٪ من إجمالي صادرات الغاز) للإمارات عبر خط أنابيب دولفين. وقد جنّب ذلك كل من الأوضاع المالية والميزان المالي من الضغوط.

أسعار المواد الغذائية ترتفع قليلاً

لم تتحقق المخاوف والتوقعات بشأن ارتفاع التضخم بشكل كبير في أسعار المواد الغذائية نتيجة توقف الواردات من السعودية وذلك بدعم من تعافي الواردات. فقد قفز فعلاً التضخم في أسعار المواد الغذائية من 0٪ على أساس سنوي في يونيو إلى 4.5٪ في يوليو، إلا أن ذلك قد جاء أقل من التوقعات، كما أنه بدأ بالتراجع إلى 3.6٪ في سبتمبر. كما تراجع التضخم العام إلى 0.4٪- على أساس سنوي نتيجة الضعف المتواصل في أسعار المسكن وضعف الضغوطات التضخمية الأساسية، وذلك على خلفية الأزمة القائمة.

مؤشرات الضعف في أسعار العقار تستمر

شهدت أسعار العقار السكني حركة تصحيحية منذ بداية العام 2016، ورغم تدنيها على أساس سنوي إلا أنها ارتفعت نوعاً ما في النصف الأول من العام 2017. إلا أن منذ ذلك الوقت، بدأت الأسعار بالتراجع، بنسبة 9٪ في الفترة بين يونيو وسبتمبر، الأمر الذي قد يعود لتراجع الثقة وضعف الأوضاع الاقتصادية. كما واجهت بعض الأصول في الأسواق صعوبة أيضاً، حيث تراجعت البورصة المحلية بواقع 17٪ منذ بداية الأزمة، مما جعلها الأسوأ أداءً في المنطقة خلال تلك الفترة. وتراوح أداء بعض أسواق دول الإنتربنك بين البنوك بواقع 50 نقطة أساس منذ بداية يونيو، مجلس التعاون الخليجي بين 7-٪ إلى 8+٪ في ظل تراجع النظرة المستقبلية لأسعار النفط.

القطاع الحكومية يساهم في إنعاش ودائع البنوك

ظهرت العديد من التغيرات الواضحة في القطاع المصرفي، إذ سحب الأجانب ما يقارب 12 مليار دولار (23٪) من ودائعهم في البنوك القطرية منذ يونيو، إلا أن وتيرة السحب قد بدأت بالتراجع في الأشهر الأخيرة. وقد أدى ذلكبمفرده إلى إحداث فراغ هائل في ميزانيات البنوك كما رفع من احتمالية نشوء أزمة تمويلية في البنوك. إلا أن هذه التدفقات الأجنبية قد قابلها تدفقات إلى الداخل بواقع 28 مليار دولار (51٪+) من القطاع الحكومي، ما أدى إلى زيادة نسبة الودائع الحكومية من إجمالي الودائعإلى 37٪. وأدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع نمو الودائع إلى 18٪ على أساس سنوي في سبتمبر من 12٪ في مايو. في الوقت نفسه، لا يزال نمو الائتمان مستقراً عند 13٪ على أساس سنوي.

أسعار الفائدة ترتفع

ارتفعت أسعار الفائدة ولكن بنسبة ليست كبيرة ولا يرجع سبب الارتفاع كلياً إلى الأزمة. فقد تم رفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع 0.25٪ في منتصف يونيو بعد أن رفع الفيدرالي الأميركي الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع الفائدة التجارية. وارتفعت أسعار فائدة الإنتربنك بين البنوك بواقع 50 نقطة أساس منذ بداية يونيو، وجاءت نصف الزيادة قبل ارتفاع الفائدة الأساسية.

في الوقت نفسه، ارتفعت العوائد على سندات الحكومة السيادية المستحقة في العام 2026 قليلاً، ولكنها لا تزال متدنية عند 3.6٪. والزيادة الطفيفة الأخيرة تعكس تحركات مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي. ولمتأثر العوائد كثيراً من خفض تصنيف قطر الائتماني بدرجة واحدة بعد الأزمة من قبل وكالتي ستاندرد آن بورز وفيتش للتصنيف الائتماني.

شهد سوق الصرف تقلبات طفيفة، فقد أثارت بداية الخلاف بعض التساؤلات بشأن ارتباط العملة، مع ارتفاع سعر الصرف الآجل لسنة إلى 3.77 ريال قطري أمام الدولار الأميركي، أو أقل من سعر ارتباط العملة الذي دام 37 عاماً بواقع 4٪ والبالغ 3.64 ولكنه بدأ منذ ذلك الحين بالتراجع. كما شهدت الأسواق الخارجية تقلبات نظراً لتدني السيولة. فقد تراجعت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي بواقع 44٪ لتصل إلى 20 مليار دولار في الفترة بين مايو وأغسطس ولكنها تراجعت بواقع 15٪ لتصل إلى 39 مليار دولار فقط في أكتوبر بعد إعادة تصنيف الأصول.

الاقتصاد غير النفطي يتباطأ

أخيراً، تضم بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2017 ما يقارب شهراً كاملاً من البيانات المتأثرة بالأزمة الخليجية. إذ تشير البيانات إلى تراجع النمو غير النفطي إلى 3.9٪ على أساس سنوي فقط، أي أقل نمو على أساس ربع سنوي منذ ارتفاعه في العام 2011، مما أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.6٪. وإذا افترضنا جدلاً أن التباطؤ في الربع الأول يرجع إلى الخلاف الخليجي، هذا يعني أن الاقتصاد غير النفطي قد تباطأ إلى 1.3٪ على أساس سنوي فقط في ربع كامل. كما أنه من المحتمل أيضاً أن يأتي التأثير أقل في الأشهر المقبلة تماشياً مع تراجع تأثير توقف النشاط. وبالرغم من أن استمرار الأزمة سيخلف بالتأكيد العديد من المخاطر، إلا أننا ما زلنا عند توقعاتنا بأن الاقتصاد غير النفطي سيتباطأ إلى 4٪ في العامين الجاري والمقبل من 5.6٪ في العام 2016.

الرسم البياني ١: القادمون إلى قطر
(٪ النمو السنوي)

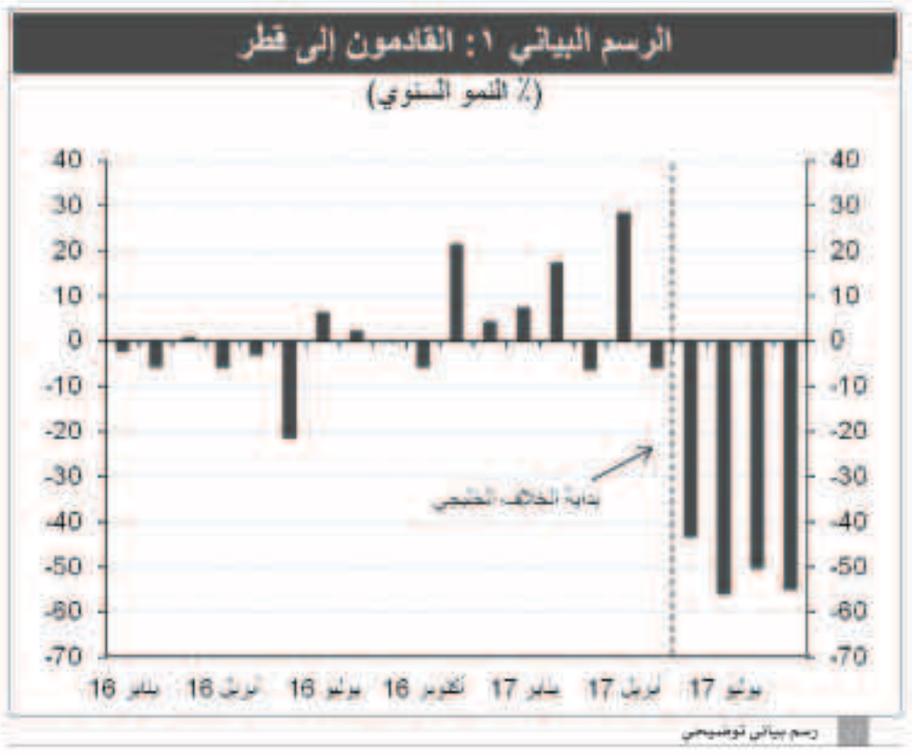

رسم بياني توضيحي

«المشتركة» تتسلم أمراً تغييرياً لعقد بـ 20 مليون دينار مع «نفط الكويت»

تسلمت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات أمرا تغييريا لعقد مناقصة خاصة بإنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام والأشغال المتصلة بها في منطقة شمال الكويت التابعة لشركة نفط الكويت.

وتبلغ قيمة العقد 20 مليون دينار كويتي (نحو 65ر4 مليون دولار أمريكي) أي ما يعادل 24ر4 في المئة على قيمة عقد المناقصة.

وقالت (المشتركة) في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن الأثر المالي للتطور الحاصل «إن وجد» سيتم تحقيق نتائج جديدة خلال فترة تنفيذ الامر التغييري كما ستوافي البورصة بأي مستجدات في هذا الخصوص في حينه.

وأسست (المجموعة المشتركة للمقاولات) عام 1965 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2006 ويبلغ رأسمالها 14ر8 مليون دينار (48ر39 مليون دولار).

وتكمن أغراضها في القيام بأعمال المقاولات العامة والأعمال الميكانيكية وأعمال المياه والصرف الصحي وأعمال الهندسة الصحية والأعمال الإنشائية من مبان وطرق وجسور وإدارتها والإشراف عليها.

وتكمن أغراضها أيضا في الدخول بالمناقصات المشابهة لهذه الأغراض واستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ وصناديق تدار من شركات وجهات متخصصة.

لتشجيع استخدام البطاقات بالتعاون مع ماستركارد

«بيتك» يطلق حملة «تمتع بجولتك في إيطاليا مع فيراري»

هادي الشالوحي

أطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك» بالتعاون مع ماستركارد العالمية حملة ترويجية جديدة لعملاء البطاقات المصرفية بعنوان «تمتع بجولتك في ايطاليا مع فيراري» لتشجيعهم على استخدام بطاقات «بيتك» ماستركارد الائتمانية ومسبقة الدفع في سداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

وتستمر الحملة التي بدأت في 1 نوفمبر 2017 لمدة 3 شهور، حيث تتيح لحاملي بطاقات «بيتك» ماستركارد فرصة دخول السحب الشهري على رحلة العمر لشخصين لمدة 5 أيام في ايطاليا، اذ تتضمن الرحلة قيادة سيارات فيراري الرياضية في ايطاليا، وتذكرة ذهاب وعودة من الكويت الى ايطاليا على درجة رجال الأعمال، واقامة فندقية في ايطاليا، بالاضافة الى زيارة متحف فيراري.

وتتيح حملة «تمتع بجولتك في ايطاليا مع فيراري» للعملاء فرصة الدخول في السحب الشهري مقابل انفاق 100 دينار كحد أدنى كل شهر باستخدام بطاقات «بيتك» ماستركارد الائتمانية أو مسبقة الدفع، بحيث يمنح كل دينار يتم انفاقه محليا العميل فرصة واحدة للدخول في السحب الشهري الذي يقام على مدى ثلاثة أشهر، فيما يمنحه كل دينار يتم انفاقه خارج الكويت 3 فرص للدخول في السحب الشهري.

وقال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، في «بيتك»، فادي الشالوحي ان الحملة تأتي ضمن اطار جهود «بيتك» وحرصه الدائم على مكافأة عملائه بأفضل العروض الحصرية بما يضيف قيمة على تعاملاتهم المصرفية ويعزز من ثقتهم ويساهم في تحسين مستوى الرضا لدى العميل.

وأضاف الشالوحي في تصريح صحفي، ان «بيتك» هو البنك الوحيد على مستوى الكويت الذي أطلق هذه الحملة التي ترمي الى تعزيز تواجد البنك لا سيما وانه يستحوذ على اكبر حصة سوقية في سوق البطاقات المصرفية، وكذلك منح العملاء تجربة تسوق فريدة من خلال استخدام بطاقات «بيتك» المصرفية.

وأكد التزام «بيتك» بمواصلة اطلاق حملات تسويقية جديدة وعروض حصرية تلبي تطلعات وطموحات العملاء، منوها بحرص البنك على مكافأة عملائه بأروع الخصومات والجوائز غير المسبوقة، فضلا عن توفير باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تعكس مكانة «بيتك» الرائدة عالميا في صناعة الخدمات المصرفية الاسلامية.

وأضاف ان «بيتك» يسعى دائما الى منح عملائه مميزات خاصة تميزهم عن اقرانهم في السوق وتترك فيهم انطباعا جميلا يعزز ولاءهم وثقتهم في البنك، مشيرا الى ان الحملة تساهم في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق المنفعة للعملاء مستخدمي البطاقة والتجار، والسعي لتعزيز سمعة بطاقات «بيتك» واستخدامها محليا وعالميا.

من جانبه، قال بانكاج كاتوريا، رئيس ماستركارد في منطقة الخليج الشمالي: في ماستركارد، نتجاوز التجربة التي تقدمها لحاملي بطاقاتنا رحلة عملية الدفع، حيث نتفهم تطلعات حاملي البطاقات ونبحث دائماً عن الفرص التي من شأنها أن تحفز العملاء على اعتماد بطاقات الدفع وإضافة المزيد من القيمة إلى أسلوب حياتهم، سواء كان ذلك للسفر أو التسوق أو تناول الطعام. ويتيح تعاوننا مع «بيتك» لحملة بطاقاتنا في الكويت فرصة فريدة من نوعها لاستكشاف إيطاليا وثقافتها الغنية بأسلوب إيطالي حقيقي.

الجدير بالذكر أن «بيتك» قد حصد العديد من الجوائز في مجال البطاقات المصرفية، الامر الذي يؤكد نجاحه وكفاءته بسوق البطاقات، والريادة والثقة التي يتمتع بها، فضلا عن الجودة والنوعية في بطاقاته التي تشهد نموا ملحوظا واقبالا كبيرا من العملاء لما لها من قيمة مضافة ومميزات متعددة.

ثالث صفقاتها من الطائرات منذ تأسيسها قبل 8 سنوات

«فلاي دبي» توقع طلبية بـ 27 مليار دولار لشراء 225 طائرة 737 ماكس

وقعت فلاي دبي طلبية بقيمة 27 مليار دولار لشراء 225 طائرة من طراز 737 ماكس لدعم نمو اسطولها.

وتعد هذه ثالث صفقة للطائرات توقعها الناقلة منذ انطلاقتها قبل ثمانية اعوام بعد صفقتيها في اعوام 2008 و 2013 . وستسهم الصفقة الجديدة في دعم وتعزيز احتياجات الناقلة التنموية وتوسعها المستمر في مختلف الاسواق الاقليمية والعالمية ضمن منطقة جغرافية يبلغ عدد سكانها 2.5 مليار نسمة.

وتشغل الناقلة حاليا اسطولا يتالف من 61 طائرة من طراز بوينغ 800-737 من الجيل الجديد وماكس بالاضافة الى 70 طائرة يتوقع ان تتسلمها الناقلة حتى عام 2023 .

وقال الشيخ احمد بن سعيد رئيس فلاي دبي تعليقا على الطلبية الجديدة، طلبية اليوم تؤكد نجاح رؤية تاسيس فلاي دبي ودور دبي كمركز عالمي للطيران والذي يربط الشرق بالغرب» . «ساهمت فلاي دبي منذ انطلاقتها في تعزيز الروابط التجارية والسياحية بين مختلف وجهات شبكتها. «في اقل من عقد من الزمان وسعت الناقلة شبكة وجهاتها لتصل الى 97 محطة في 44 بلدا حول العالم ونحن نتطلع الى وصول الطائرات الجديدة اعتبار من عام 2019 لدعم طموحاتنا المستقبلية».

ومع انضمام اكثر من 100 طائرة لاسطول فلاي دبي بحلول العام 2023. وسوف ترفع الصفقة الجديدة اجمالي طلبيات الناقلة الى 320 طائرة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة فلاي دبي غيث الغيث» يمثل اليوم فصلا جديدا في قصة نجاح فلاي دبي. منذ انطلاقتنا في عام 2009 افتتحت فلاي دبي 67 وجهة لم تكن مخدومة من قبل برحلات طيران لخدمة مسافرينا في المنطقة» .«لقد طلبنا هذا النوع من الطائرات لانها اعطتنا المرونة والتنوع لنقل اكثر من 44 مليون مسافر منذ انطلاق اول رحلة لنا».

تاسست فلاي دبي في عام 2008 وفق رؤية تستهدف تسهيل حركة السفر والسياحة والتجارة ضمن مدى اسطولها من طائرات الجيل الجديد من طراز بوينغ 800-737 وبوينغ 737 ماكس 8.

فلاي دبي

مركز سلطان يعيد إطلاق برنامج بطاقات المكافآت

بما أن العملاء يستحقون الأفضل، فقد اختارت شركة مركز سلطان في الآونة الأخيرة إعادة إطلاق برنامج بطاقات المكافآت مع تقديم مردود أعلى ومزايا ومكافآت أكبر انطلاقًا من مصلحة العملاء أولًا.

ويمتاز البرنامج المعاد إطلاقه – وهو الأول من نوعه في المنطقة – بأنه سخي جدًا خاصة بمجال الأغذية والسوبرماركت: إذ يمكّن العملاء من كسب المزيد من النقاط، والاستفادة من خصومات حصرية وخدمات مقدمة من الشركاء، وكذلك استبدال نقاطهم بالعديد من الهدايا الجذابة التي تراعي أذواق كل أفراد الأسرة، وتتراوح هذه الهدايا من أجهزة التلفاز والهواتف الجوّالة إلى الأجهزة المنزلية ولعب الأطفال وغير ذلك، أو بقسائم شرائية مجانية كما كانت العادة وهذا يعود لاختيار الزبائن.

وتعليقًا على برنامج البطاقات الذي حدّثته الشركة، قال عبد السلام بدير، الرئيس التنفيذي لمركز سلطان: «لقد أعدنا إطلاق برنامج مكافآت مركز سلطان بهدف مكافأة عملائنا الكرام بمجموعة متنوعة من المزايا والخدمات الجذابة. وبعد تحديثه، أصبح برنامج البطاقات فريدًا من نوعه ولا مثيل له خاصة في مجال تجزئة المواد الغذائية والسوبرماركت. نحن نقدم الآن أربعة أنواع من البطاقات حسب مشتريات العملاء؛ وهي البطاقات الفضية والذهبية والبلاتينية والسوداء. وتتسم كل بطاقة منها بمجموعتها الخاصة من المزايا والمكافآت المصمّمة حصرًا، والأهم من ذلك، إضافة نقاط أكثر بنسبة 50% للأعضاء الذين يحملون البطاقات البلاتينية و100% أكثر للأعضاء الذين يحملون البطاقات السوداء».

«وعلاوة على ذلك، يمكن لهؤلاء العملاء الحصول على فائدة إضافية من عضوية بطاقات المكافآت، من خلال مضاعفة نقاطهم إذا حرصوا على إنفاق 250 دينارًا كويتيًا شهريًا لمدة 6 أشهر متتالية في أي متجر تابع لمركز سلطان في الفترة من 1 نوفمبر الجاري وحتى 30 أبريل 2018؛ حيث يمكن أن يتخطى العائد 4% من قيمة المشتريات وهي نسبة عالية وسخية جدًا في مجالنا؛ لذا لا حاجة إلى التسوق من أي متجر آخر. نحن نعتقد بأنه سيكون من الصعب جدًا أن يتسوق عملاؤنا (حتى بضعة أصناف) من مكان آخر؛ لأنهم سيفقدون بذلك بعض النقاط الثمينة دون مبرر. ونحن نتوقع أيضًا من العملاء الذين لا يتسوقون في مركز سلطان أن يتحولوا إلى فروعنا بسبب برنامج المكافآت الجديد هذا، لأنه أصبح الآن مربحًا جدًا ويصعب كثيرًا مقاومته، حيث سيخسروا هذه العائدات والمزايا الرائعة والمضمونة في حال تسوقوا في متاجر أخرى».

واختتم بدير حديثه قائلًا: «في مركز سلطان، نحن ملتزمون بتزويد العملاء دائمًا بتجربة تسوق فريدة ومصمّمة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم وبضمان مستوى استثنائي من الخدمات والرضا. وباعتبارك عضوًا في بطاقة المكافآت، يمكنك التمتع بمجموعة متنوعة من المزايا والخدمات ذات الطابع الشخصي التي تعكس نمط حياتك، و منها برنامج استبدال النقاط المصمّمة حصرًا، والأهم من ذلك، إضافة نقاط أكثر بنسبة 50% للأعضاء الذين